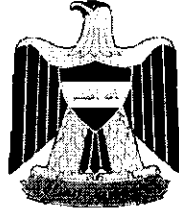


كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٣/ وموحدتها ٣٤/ اتحادية/ اعلام/ ٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣/٥/ ٢٠١٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

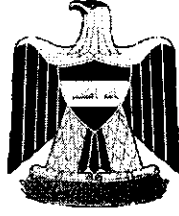
- المدعيان : ١. (م . ر . ض) - وكيله المحامي (ط . ج . أ) .
٢. (أ . ت . ط) - وكيلها المحامي (ي . م . ه) .

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب - اضافة لوظيفته - وكلاؤه معاون المدير العام
د. (ف . ك . ش) والموظفان الحقوقيان المدير (س . ط . ي)
والمستشار القانوني المساعد (ه . م . س) .

الادعاء

ادعى وكيل (م . ر . ض) المحامي (ط . ج . أ) في الدعوى المرقمة ٣٣/اتحادية/٢٠١٨ انه بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٨ اعلنت رئاسة مجلس النواب عن اتمام النصاب لانعقاد الجلسة السابعة لمجلس النواب والحقيقة ان النصاب غير مكتمل وان عدد الحضور كان (١٦٠) نائباً وعند التصويت على قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ كان عدد الحضور اثناء التصويت لا يتجاوز (١٤٤) ولان النظام الداخلي للمجلس قد اشترط في المادة (٥٩/اولاً و ثانياً) اتخاذ القرارات بالاغلبية البسيطة بعد اكمال النصاب القانوني . ولعدم اكمال النصاب وهو النصف زائداً واحد مما يجعل قرارات المجلس في تلك الجلسة باطلة وغير دستورية ومخالفة للنظام الداخلي وطلب وكيل المدعى الغاء قرارات الجلسة السابعة لمجلس النواب المنعقدة في ٢٢/١/٢٠١٨ ومنها القانون المطعون فيه قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ . كما اقامت المدعية (أ . ت . ط) الدعوى المرقمة (٣٤/اتحادية/٢٠١٨) على نفس

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

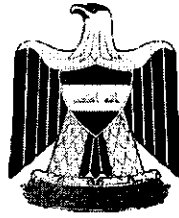
العدد: ٣٣/ وموحدتها ٣٤/ اتحادية/ اعلام/ ٢٠١٨

المدعى عليه بواسطة وكيلها وبنفس الاسباب والحيثيات طلبت الغاء قرارات الجلسة السابعة لمجلس النواب المنعقدة في ٢٢/١/٢٠١٨ لعدم دستورتيتها . واختصاراً للجهد والوقت واستناداً للمادة (٧٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ قررت المحكمة الاتحادية العليا توحيد الدعوى ٣٣/اتحادية/٢٠١٨ مع الدعوى ٣٤/اتحادية/٢٠١٨ واعتبار الاولى هي الاصل لسبق اقامتها وقد تم تبليغ المدعى عليه اضافة لوظيفته بعريضة الدعوى ومستنداتها وبالدعوى الموحدة معها فاجاب عليها باللانحيتين المورختين ٢٧/٢/٢٠١٨ التي جاء فيها ان ادعاء المدعين غير صحيح وتنقصة الدقة وأن احتساب النصاب يكون عند افتتاح الجلسة وفق المادة (٣٩/اولاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب وان رئيس مجلس النواب وعند التشكيك بعدد الحضور كلف النائب السيد (ح . م) باحتساب عدد النواب الحاضرين لعطل منظومة التصويت الالكتروني وبين النائب عدد النواب الحاضرين كان (٢٠٣) نائباً . وبين وكيل المدعى عليه ان عدد المصوتين قد فاق ما يلزم لانعقاد الجلسة وهو الاغلبية المطلقة لذلك كان نصاب الجلسة مستوفية لشروطها الشكلية وارفق كتاب دائرة العلاقات العامة والتشريعات في المجلس المرقم (ت/١٧٠ في ٢٠/٢/٢٠١٨) الذي أيد ماورد سلفاً وهذا الكتاب يعد مستنداً رسمياً يعتد به ولا يطعن فيه إلا بالتزوير . وفي الموعد المحدد للمرافعة حضر وكيل المدعين ووكيل المدعى عليه وبوشر بالمرافعة الحضورية والعننية . كرر وكيل المدعى الاول عريضة الدعوى وطلب الحكم وفق ما جاء فيها وكرر وكيل المدعية الثانية عريضة الدعوى وكرر وكيل المدعى عليه ما جاء باللائحة الجوابية والمستند المقدم وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة واصدرت المحكمة القرار التالي علناً .

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعين في الدعوى المرقمة ٣٣/اتحادية/٢٠١٨ وموحدتها الدعوى ٣٤/اتحادية/٢٠١٨ قد طعنا بعدم اكتمال النصاب القانوني في جلسة مجلس النواب السابعة المنعقدة بتاريخ ٢٢ /١/ ٢٠١٨ وادعيا ان عدد النواب الحاضرين

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



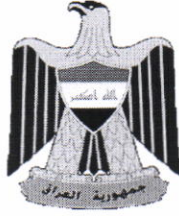
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٣/ وموحدتها ٣٤/ اتحادية/ اعلام/ ٢٠١٨

في الجلسة كان (١٦٠) نائباً بينما يتطلب انعقاد الجلسة حضور (١٦٥) نائباً وعند التصويت في تلك الجلسة على التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ كان عدد الحضور لا يتجاوز (١٤٤) نائباً مما يجعل قرارات تلك الجلسة باطلة وغير دستورية . وطلبنا من المحكمة الاتحادية العليا الغاء القرارات التي اتخذها مجلس النواب في الجلسة السابعة المنعقدة بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٨ المتعلقة بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ المطعون بعدم دستوريته . وحيث قد تبين من اللائحيتين الجوابيتين لوكيل المدعى عليه المورخة ٢٧/٢/٢٠١٨ في الدعوى الاصلية وموحدتها ان ادعاء وكيل المدعين غير صحيح وتنقصه الدقة وازضاف ان احتساب النصاب يكون عند افتتاح الجلسة وفق المادة (٣٩/اولاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب وازضاف وكيل المدعى عليه في لائحته ان رئيس المجلس عند التشكيك بعدد الحضور من اعضاء المجلس كلف عضو مجلس النواب السيد (ح . م) بأحتساب عدد اعضاء مجلس النواب الحاضرين وذلك لعطل منظومة التصويت الالكتروني وقد بين النائب ان الموجودين في القاعة (٢٠٣) نائباً والذين صوتوا على مشروع القانون فاقوا في عددهم ما مطلوب في نصاب الجلسة وهو الاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس . وبين وكيل المدعى عليه ان جلسة مجلس النواب السابعة التي عقدت بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٨ مستوفية للشروط المنصوص عليها في الدستور وفي النظام الداخلي . وارفق كتاب دائرة العلاقات العامة والتشريفات المرقم (ع.ت/١٧٠ في ٢٠/٢/٢٠١٨) الذي جاء فيه (نود بيان الآتي : الجلسة رقم (٧) في ٢٢/١/٢٠١٨ تم تكليف أحد السادة النواب للقيام بمهمة التحقق في توافر النصاب القانوني وفرز الاصوات بخصوص قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ وهذا ما قصده عند قيام النائب السيد (ح . م) الذي أكد أن نصاب الجلسة كامل . وهذا الكتاب يعد مستنداً رسمياً يعتد به ولا يجوز الطعن فيه إلا بالتزوير استناداً للمادة (٢٢) من قانون الاثبات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ وحيث ان ادعاء المدعين في الدعويين الموحدتين لا ينطبق وواقع الحضور في الجلسة المذكورة . استناداً لما تقدم من دليل وبذا فإن عدد المصوتين قد فاق الاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس . لذلك تكون الدعويين فاقدتين لسندهما الدستوري

بسم الله الرحمن الرحيم

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٣/٣٤ وموحدتها ٣٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

والقانوني . وبناء عليه قرر الحكم بردهما وتحميل المدعيين المصاريف واتعاب محاماة
لوكيلا المدعى عليه ومقدارها مائة الف دينار وصدر القرار بالاتفاق باتاً استناداً لأحكام المادة (٩٤)
من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥
وتلي علناً في ٢٠١٨/٣/٥ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس أبو التمن

٤٠٤
ق.البريد الالكتروني